

مصر: تدخل اردوغان السفير استهانة بإرادة شعبنا

والإقليمية التي شاركت في متابعتها». وأضافت الخارجية أنه على رغم العزوف عن التعقيب على مثل هذه التصريحات فإن «دأب الرئيس التركي على إطلاقها إنما يحتم التذكير بما تنطوي عليه من عدم إدراكه حقائق الأمور». واعتبرت أن استمرار مثل هذه التصريحات يعد إصراراً على «العيش في أوهام مرتبطة بتغليب مواقفه الشخصية ونظرة الایدولوجية الضيقة للامور».

استهجنّت الخارجية المصرية تصريحات الرئيس التركي رجب طيب اردوغان حول الأوضاع في مصر، مستغربة: «استمرار تدخله السافر في الشأن الداخلي المصري واستهائته بإرادة المصريين». واستنكرت الخارجية في بيان أمس ما جاء في كلمة اردوغان خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده أول من أمس، مضيفة أن إرادة المصريين «تجسدت في ثورة شعبية وانتخابات رئاسية شهدت بنزاهتها المنظمات الدولية

قتلى بغارات على مواقع «فجر ليبيا» غرب البلاد

في بنغازي شرقاً، وشهدت البلاد في الأسابيع الأخيرة توتراً أمنياً كبيراً، إذ أسفرت المعارك في مدينة بنغازي، شمال شرقي، بين الجيش ومسليحين متشددين، عن مقتل نحو 400 شخص على مدى 6 أسابيع، وفق ما ذكرت مصادر طبية متطابقة في المدينة، ليلة الأحد الماضي.

كيلومتراً غرب العاصمة طرابلس، بحسب «سكاي نيوز». ويشن الجيش الليبي حملات على مسلحي «فجر ليبيا»، المصنفة جماعة إرهابية بقرار من البرلمان، في مدن الغرب، ومن بينها طرابلس والزواوية، في حين يشن هجمات للقضاء على ميليشيات «مجلس شورى الثوار»، و«انصار الشريعة»

قصف سلاح الجو الليبي مواقع تابعة لميليشيات فجر ليبيا، في مدينة زوارة غرب البلاد أمس، بحسب مصادر ميدانية، ما أسفر عن سقوط 6 قتلى على الأقل، وعدد من الجرحى، وفق حصيلة أولية. وقالت المصادر، إن الغارات استهدفت الميناء ومناطق أخرى داخل المدينة، التي تبعد 120



مخازن كانت تحتوي على بقايا مواد كيمياوية أصبحت بيد الجيش

والطرق المؤدية إليه في أثناء الفترة الماضية، مضيفاً أن المهندسين العسكريين يعملون الآن على إزالة الاغلام والمواد المتفجرة من محيط الموقع والمنطقة.

من بغداد لُغيمت وهو ما أجل هدمها الذي كان من المقرر أن يتم العام الحالي. وأبلغ الدوركي المندوبين في المؤتمر السنوي لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية أن الجيش العراقي استعاد موقع المثنى

كيمياوية وصواريخ ومعدات قديمة، مشيراً إلى أن نهب هذه المنشأة التي أنشئت بموجب خطة لتدمير المواد الكيماوية وأقيمت بتكلفة بلغت عشرات ملايين الدولارات بتمول أميركي، وأن المنطقة التي تقع إلى الشمال

اختراق الملاجئ الحصين. وقال نائب وزير الخارجية العراقي إن قوات الحكومة العراقية تمكنت الآن من طرد مقاتلي الدولة الإسلامية من المجمع، حيث يوجد اثنتان من الملاجئ المحكمة الإغلاف التي تحتوي على مخزونات مواد

الناشطة مريم الخواجة تقاطع القضاء البحريني



قالت الناشطة الحقوقية مريم الخواجة، مديرة الحملات في مركز حقوق الإنسان، بأنها «قررت مقاطعة جلسة المحاكمة» التي أجريت وقضت بسجنها ستة واحة، وعملت الخواجة هذه المقاطعة بعدم من الأسباب، منها: «فقدان الاستقلال والإجراءات القانونية الواجبة في النظام القضائي في البحرين». وأشارت الخواجة إلى أنه «أصبح جلياً وواضحاً أنه ليس من الممكن الحصول على محاكمة عادلة ومستقلة في المحاكم (الخليفية) بوضعها الحالي»، لكونه معيباً للغاية، كما قالت: «حيث تجتاحه انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي تبدأ عادة خلال الاعتقال، وتستمر طوال ما يفترض أن يكون عملية قانونية».

وأوصحت الخواجة أنها «تعرضت شخصياً للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان منذ لحظة الوصول إلى البحرين، وحتى الوقت الذي كنت فيه قادرة على مغادرة البلاد». وأضافت أن هناك «تقارير طبية عن إصابات لحقت بي خلال الاعتداء الذي تعرضت له، والذي أنا بسببه ما زلت في حاجة إلى العلاج الطبيعي»، مشيرة إلى أنه

«تم تسريع قضيتي، وسرعان ما تم تحويلها لإصدار الحكم مع تجاهل تام للإجراءات القانونية». أما السبب الأخر لمقاطعتها المحاكمة، فيعود بحسب الخواجة إلى «عدم وجود استقلالية وحياد للقاضي نفسه»، وأوصحت: «أن رئيس المحكمة محمد علي آل خليفة، بالقضية المرفوعة ضدي هو عضو في الأسرة الحاكمة، وكان نفسه، وكذلك أفراد من عائلته، سبق أن تمت الإشارة إليهم خلال حملات الدعوة بصفة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان»، وقالت إن ذلك

«يجعل ترؤسه القضية حالة واضحة من تضارب المصالح نظراً إلى الشكاوى الشخصية التي قد تكون لديه ضدي»، وأكدت أن «هذا القاضي على وجه الخصوص، من المهم أن نعرف، شارك في الحكم على العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان بما في ذلك نقيب رجب وناجي قتييل وذلك في محاكمات جائرة». واختتمت الخواجة بأن هناك مشكلة في شرعية المحكمة وأنها «غير عادلة ومتحيزة»، ما جعلها تقاطع المحكمة، وتطلب من المحامي ذلك أيضاً.

العراق يقر اتفاقاً بشأن النفط والموازنة مع إقليم كردستان

برزاني؛ صفحة جديدة بين أربيل وبغداد



العبادي مستقبلاً رئيس حكومة كردستان

العراقي هو ملك لكل العراقيين. وكانت تقارير ذكرت أن حصة الإقليم في الموازنة ستكون 17 في المئة.

«إقليم كردستان» بشأن النفط والموازنة. وأوضح بيان صادر عن المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء أن الاتفاق ينص على أن النفط

أن يقولوا إننا نجحنا في هذه المفاوضات، فبالنسبة لنا، أولويتنا هي حل المشاكل مع بغداد، موضحاً أن «الحكومة العراقية السابقة قطعت حصة إقليم كردستان من الموازنة الاتحادية».

وقال برزاني: «اليوم اتفق على أن نقوم بتأمين 250 ألف برميل من النفط يومياً لحكومة بغداد وأن نساعدنا في تصدير النفط من كركوك، مقابل تأمينهم حصة إقليم كردستان من الموازنة الاتحادية والبالغة 17 في المئة». وبخصوص ملف البيشمركة، نقل رئيس وزراء إقليم كردستان، عن رئيس الوزراء العراقي تفيينه لدور البيشمركة ونضالهم، حيث وافق على تخصيص نحو 200 مليار دينار لقوات البيشمركة»، معتبراً إياها جزءاً من المنظومة الدفاعية للبيشمركة.

وكان مجلس الوزراء العراقي أقر في جلسته أمس الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع حكومة

أعلن رئيس وزراء «إقليم كردستان» رئيس الوفد الكردستاني المفاوضات مع الجانب العراقي نيجيرفان برزاني عن توصل الإقليم مع بغداد إلى اتفاق يصب في مصلحة الجانبين، معتبراً ذلك بداية جيدة للجانبين. ونقلت وكالة «باسنيوز» الكردية عن برزاني قوله، في مؤتمر صحافي عقده في بغداد إن «رغبة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في التوصل إلى اتفاق، يشجعنا... نأمل فتح صفحة جديدة في العلاقات بين أربيل وبغداد»، واستطرد: «ولكن لن نقبل بلهجة التهديد التي كانت سائدة سابقاً». وأضاف أن «اجتماعات الوفد الكردي مع الجانب العراقي، سارت بطريقة جيدة جداً من خلال محادثاتنا مع رئيس الوزراء حيدر العبادي والوزراء الجدد في حكومته، نرى فرصة مواتية للحل في بغداد وهم يريدون جدياً حل المشاكل مع إقليم كردستان»، وتابع: «نحن سعداء بالتوصل إلى اتفاقات عدة تصب في مصلحة إقليم كردستان والعراق، ويستطيع الجانبان

العريض يصف الانتخابات التشريعية بـ«الإعصار»...

البرلمان التونسي الجديد لم يدع المرزوقي لأولى جلساته



البرلمان التونسي يخيب آمال المرزوقي

نواب الشعب رئيس الحكومة مهدي جمعة ورئيساء الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس،

ومرشح الحزب للانتخابات الرئاسية.

على سعيد آخر، وصف الأمين العام لحركة النهضة التونسية رئيس الوزراء التونسي السابق علي العريض الانتخابات التشريعية التي أجريت في بلاده أخيراً بأنها كانت بمثابة إعصار، مقراً بأن قواعد الحركة اختارت المنصف المرزوقي في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية.

وقال في حوار مع صحيفة «المصري اليوم»: «كانت الانتخابات التشريعية بمثابة إعصار الذي كان يفتل أعزاًباً لها باع ولها تاريخ، ورفع أعزاًباً أخرى». وأضاف: «استطلاعات الرأي التي سبقت الانتخابات كانت ترشح نداء تونس لأن يكون في المرتبة الأولى، لكن خلال الحملة الانتخابية حصلت تعديلات وكان هناك تحركات، ما أوجد إحساساً غالباً لدى عدد كبير من الناس أن النهضة ستكون في المرتبة الأولى، لذلك النتائج من هذه الناحية كانت مفاجئة».

التشريعية التي أجريت في 26 تشرين الأول الماضي والذي يشغل أكثرية مقاعد البرلمان،

القاهرة: الطعن بحكم براءة مبارك

أعلن النائب العام المصري هشام بركات أمس أنه قرر الطعن أمام محكمة النقض بحكم تبرئة الرئيس السابق حسني مبارك الذي أعلنته السبت الماضي محكمة جنبايات القاهرة، بحسب بيان رسمي أصدرته النيابة العامة. وأثار الحكم بتبرئة مبارك ووزير داخلية حبيب العادلي وسنة من معاوني الأخير من اتهامات بالتورط في قتل المتظاهرين إبان الثورة التي أطاحت بمبارك مطلع عام 2011 استياء واسعاً في مصر.

وقال البيان: «النائب العام أمر باتخاذ إجراءات الطعن على هذا الحكم ضد مبارك وبقية المتهمين وإعداد مذكرة الأسباب فوراً وعرضها عليه لإيداعها محكمة النقض». ومحكمة النقض هي المحكمة العليا في القضايا الجنائية في مصر.

وسبق لهذه المحكمة أن لغت الحكم الأول الذي صدر في هذه القضية في حزيران 2012 وقضى بالسجن المؤبد لمبارك في هذه القضية وقررت إعادة المحاكمة أمام هيئة قضائية جديدة.

تقرير إخباري

القاعدة الأميركية في كردستان العراق

تثير جدلاً

وغيرها الوجود الأميركي، بالتحديد، على الأرض العراقية، وهو ما تتركه الولايات المتحدة، التي ربما لا ترغب في تهشيم علاقتها مع حكومة بغداد.

قاعدة مؤقتة

فيما يرى المراقب للشأن الأمني والأكاديمي إحسان الشمري، أن حكومة واشنطن تؤسس لقاعدة مؤقتة في أربيل، وليس كقاعدة إنجليزي موجودة في تركيا، مشيراً إلى أن أميركا «تدرك أن ذلك سيؤثر في وجودها السياسي ومصالحها في بغداد»، وبالتالي فهذه الرغبة «لها محاذيرها من الجانبين العراقي والأميركي». وكان نائب عن التحالف الكردستاني قال في تصريح صحافي إن تلك القاعدة «ستؤمن حماية ليس لإقليم كردستان فحسب، بل للمناطق القريبة منه، إضافة إلى محافظات أخرى». ويعلق الشمري على ذلك بأن هذا «لا يمكن أن يكون مبرراً للوجود الأميركي في العراق»، معتقداً أن استعمال المطارات العراقية وتفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي أفضل من بناء قواعد عسكرية.

رفض للفكرة

من جانبها، أشارت كتلة الأحرار النيابية إلى أن عدداً كبيراً من أعضاء مجلس النواب يرفضون فكرة التدخل الأميركي مجدداً في العراق عن طريق بناء قاعدة أميركية في أربيل، لأن إقليم كردستان هو جزء لا يتجزأ من العراق وانتهاك سيادته يعني انتهاك السيادة العراقية كلها.

وقال عضو البرلمان عبد العزيز الظالمى في تصريح صحافي إن «أي عمل يخالف الدستور وراي البرلمان مرفوض جملة وتفصيلاً، وسيكون هناك موقف حازم من قبل الكتل السياسية في حال تم الشروع بإنشاء هذه القاعدة»، داعياً الحكومة إلى التحرك من أجل إنهاء الموضوع بأسرع وقت ممكن.

توفير الأمن

ولفت عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية النائب عن التحالف الكردستاني ريناس جانو إلى أن تحالفاً لا يعارض وجود قواعد عسكرية أميركية في أية محافظة تتعرض للتهديدات الإرهابية من تنظيم «داعش». وقال إن «الطرف الأمني الذي يعصف بالبلاد حالياً وخطر تمدد العصابات والمجماع الإرهابية يهددان جميع المناطق والمحافظات في البلاد من دون استثناء بما فيها إقليم كردستان». وأضاف أن وجود القواعد العسكرية لا يعني بالضرورة تحويل المناطق إلى مستعمرات محتلة، باعتبار أن إقامة هذه القواعد ستوفر الأمن وضبط الحدود من تسلل الإرهابيين.

مغازلة أميركا

إلا أن الأكاديمي المختص بالعلوم السياسية والدستورية غالب التغلبي يرى أن الكرد هم الطرف الوحيد الذي يعلن موقفه بصراحة، وهم يغازلون أميركا في موافقتهم على بناء قاعدة أميركية شمال أربيل، مستثمرين الرفض العراقي الرسمي للوجود الأميركي، في إيصال رسالة إلى البيت الأبيض بأنهم «الحليف الاستراتيجي له».

وبعد أن حذرت كتلة الأحرار النيابية من الاستمرار بهذا المشروع «المخالف للدستور»، صرح نائب عن التحالف الكردستاني بأنه: «لا يوجد مبرر لمعارضة بعض الأطراف السياسية إقامة قواعد عسكرية في ظل وجود اتفاقية أمنية مع واشنطن».

ونقلت شبكة «باسنيوز» الكردية، عن مصدر رفيع المستوى في حكومة إقليم كردستان، قوله إن هناك محادثات لحكومة الإقليم لاستخدام مطار حرير، الواقع في شمال أربيل قاعدة عسكرية للقوات الأميركية في إطار عمليات التحالف الدولي لضرب تنظيم داعش في العراق.

مخالفة دستورية

ويرى مراقبون سياسيون أن حكومة الإقليم لا يحق لها «دستورياً، المضي في هذا المشروع، الذي يعني استمرار العمل عليه أن كردستان دولة» داخل دولة، لا تعير للسلطة الاتحادية أية أهمية وأثار الحكم بتبرئة مبارك ووزير داخلية حبيب العادلي وسنة من معاوني الأخير من اتهامات بالتورط في قتل المتظاهرين إبان الثورة التي أطاحت بمبارك مطلع عام 2011 استياء واسعاً في مصر.

وقال البيان: «النائب العام أمر باتخاذ إجراءات الطعن على هذا الحكم ضد مبارك وبقية المتهمين وإعداد مذكرة الأسباب فوراً وعرضها عليه لإيداعها محكمة النقض». ومحكمة النقض هي المحكمة العليا في القضايا الجنائية في مصر.

وسبق لهذه المحكمة أن لغت الحكم الأول الذي صدر في هذه القضية في حزيران 2012 وقضى بالسجن المؤبد لمبارك في هذه القضية وقررت إعادة المحاكمة أمام هيئة قضائية جديدة.